الخازن العام للمملكة : يجب تدبير المال العام جيدا واحترام إرادة المواطنين

تيلكيل عربي- العدد 19 - من 27 شتنبر إلى 3 أكتوبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

وفيات النساء الحوامل في المغرب..

وقائع صادمة

الصحة العمومية على فراش المرض

تسبب الإهمال الطبي أخيرا في وفاة سيدة حامل بالعرائش، وهي حالة ليست، بالتأكيد، معزولة، فقد فتحت وزارة الصحة، منذ أشهر، تحقيقات حول وفيات النساء الحوامل، نقدمها بين صفحات هذا العدد، في شكل معطيات حصرية حصل عليها "تيلكيل عربي" من مفتشية وزارة الصحة.
ومنذ الأشهر الأخيرة للعام 2018، تم تسجيل 56 حالة وفاة أمهات عند الولادة، وتم تقديم بشأنها شكايات كتابية أو عن طريق نشرها في الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي، وعلى خلفية تلك الشكايات المباشرة أو المنشورة، قامت مصالح الوزارة بالتقصي بخصوصها والبحث حول ظروف وملابسات الوفاة، ليطرح السؤال، الآن، حول مابعد معاقبة كل من ثبت في حقه الإهمال.
تقول وزارة الصحة إنها تعمل على "إرساء مجانية العلاجات الخاصة بالولادة الطبيعية والقيصرية ومضاعفات التوليد، ومجانية نقل الحالات الاستعجالية للنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة...."، وأنها تعمل على "تتميم ترميم وبناء عدة مستشفيات، وشراء وتوزيع المعدات والتجهيزات الطبية الخاصة بمستشفيات الولادة، دور الولادة ومراكز مراقبة الحمل بالإضافة إلى تزويد جميع الأقاليم بالأدوية الأساسية ووسائل فحص النساء الحوامل، وتزويد دور الولادة

بعد التقصي بخصوص وفيات نساء حوامل، يطرح السؤال، الآن، حول مابعد معاقبة كل من ثبت في حقه الإهمال.

بسيارات الإسعاف"، فضلا عن "تعيين أطباء اختصاصيين في التوليد على صعيد العمالات والأقاليم مع إعطاء الأولوية للعالم القروي، بالإضافة إلى إدماج قابلات في الوظيفة العمومية..."، لكن متى سيتحقق كل ذلك، وعلى مجموع التراب الوطني؟ وإلى متى ستبقى الصحة العمومية على فراش المرض؟ ■

"تيلكيل عربي" ينشر تفاصيل مشروع "قانون النقابات"

سلمت وزارة الشغل والإدماج المهني مشروع قانون يتعلق بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين، للنقابات من أجل إبداء ملاحظاتها حوله، قبل اعتماده في المجلس الحكومي وإحالته على البرلمان.

الشرقي الحرش

تحيل المذكرة التقديمية لمشروع القانون، الذي حصل "تيلكيل عربي" على نسخة منه، على الفصل 8 من الدستور الذي ينص على أنه " تساهم المنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها.

ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون"، كما "يجب أن تكون هياكل هذه المنظمات وتسييرها مطابقة للمبادئ الديمقراطية" استثناء حاملي السلاح وحالات التنافي

ينص مشروع القانون على أنه "يمكن لموظفي الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أن يؤسسوا فيما بينهم بحرية ودون سابق إذن نقابات من اختيارهم، لكنه يستثني جميع الأشخاص العاملين في خدمة الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الذين يكلفون بحمل السلاح خلال مزاولة عملهم.

ويمنع مشروع القانون تأسيس نقابات للعمال أو المشغلين على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي أو على أساس الجنس. من جهة أخرى، نص مشروع القانون على أن لا يكون الأشخاص المكلفون بإدارة وتسيير نقابات العمال من أصول المشغل، أو فروعه، أو إخوته، أو أصهاره المباشرين، أو ممن فوض لهم المشغل أو كلفتهم الإدارة ببعض أو كل السلطات المرتبطة بالقرارات المتعلقة بالعمال المنتمين لتلك النقابات، وذلك طيلة فترة مزاولة هؤلاء الأشخاص لمهامهم بهذه الصفة.

تكريس الديمقراطية

في هذا الصدد، ألزم مشروع القانون النقابات بالتنصيص في أنظمتها الأساسية على "مدة ولاية الأعضاء المكلفين بالإدارة والتسيير داخل الأجهزة، وضمان تمثيلية النساء والشباب في هياكل النقابات، ودورات انعقاد الأجهزة".

كما ينص المشروع على أن لا تتجاوز الفترة الفاصلة بين المؤتمرات العادية لنقابات العمال أو للمنظمات المهنية للمشغلين المدة المنصوص عليها في النظام الأساسي فيما يتعلق بولاية الأعضاء المسيرين للأجهزة.

ويشدد مشروع القانون على احترام تجديد هياكل النقابات داخل الآجال المقررة في أنظمتها الأساسية تحت طائلة اعتبارها

رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، في لقاء سابق، للحوار الاجتماعي مع مسؤولي النقابات.

ألزم المشروع النقابات بالتنصيص على مدة ولاية المكلفين بالإدارة والتسيير، وضمان تمثيلية النساء والشباب.

في وضعية غير قانونية وانعدام الأثر القانوني لأي تصرف صادر عنها قبل تسوية وضعيتها.

تلقي الدعم

يمنح مشروع القانون النقابات الأكثر تمثيلية حق تلقي دعم سنوي من الدولة في شكل عيني أو في شكل مساهمة مالية سنوية، من أجل تغطية كل أو جزء من مصاريف تسيير المنظمة ومصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية ومصاريف الأنشطة المرتبطة بالتكوين النقابي المنظمة لفائدة أعضائها ولتوظيف خبراء و إجراء دراسات في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية التي من شأنها تعزيز قوتها الاقتراحية والتفاوضية.

ويوزع مبلغ المساهمة السنوية المالية للدولة بين المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية على الصعيد الوطني، على أساس النتائج المحصل عليها في انتخابات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء والانتخابات المهنية على المستوى الوطني، وفق الكيفيات التي سيتم تحديدها بنص تنظيمي.

صفة الأكثر تمثيلية

في هذا الصدد، وضع مشروع القانون معيارين أمام النقابات للحصول على صفة الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني هما: حصول المنظمة على نسبة 6 في المائة من مجموع عدد ممثلي الموظفين والمستخدمين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بالقطاع العام، ومن عدد الأجراء في الانتخابات المهنية بالقطاع الخاص على المستوى الوطني، وأن تكون ممثلة بمجلس المستشارين. من جهة أخرى، منع المشروع الترحال النقابي، وذلك بالتنصيص على فقد مندوبي الأجراء وممثلي الموظفين والمستخدمين الذين ترشحوا وفازوا باسم نقابة معينة في الانتخابات المهنية على مستوى المقاولة أو المؤسسة أو القطاع الحكومي أو الجماعة الترابية صفتهم في حالة تغيير انتمائهم النقابي.

مأسسة الحوار الاجتماعي

يعرف مشروع القانون الحوار الاجتماعي بكونه آلية ثلاثية التركيب تضم الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا والمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلا برئاسة رئيس الحكومة. ويعمل الحوار الاجتماعي الوطني على توسيع التشاور وطنيا وجهويا في القضايا الكبرى ذات العلاقة بالتوجهات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي لها تأثير على الطبقة العاملة وعلى المقاولة وعلى أوضاع المواطنين عامة، واقتراح الآليات الكفيلة بتطوير العلاقات المهنية والوقاية من النزاعات الجماعية، ومدارسة القضايا المطلبية المشتركة بين مختلف فئات ومكونات الشغيلة من أجل التوصل إلى اتفاقيات أو تصريحات مشتركة مؤطرة لمرحلة زمنية متوافق عليها.

كما نص مشروع القانون على مأسسة الحوار الاجتماعي على أربعة مبادئ:

أن يكون حوارا منتظما ومستداما، وأن يكون ثنائيا وثلاثي التركيب، وأن يكون له طابع مركزي يتناول القضايا الأفقية المشتركة وطابع قطاعي، وأن يكون له برنامج عمل متوافق عليه بين الشركاء الاجتماعيين.

المراقبة المالية

ينص مشروع القانون على إخضاع المنظمات النقابية للمراقبة المالية، حيث ألزمها بوضع أموالها لدى مؤسسة بنكية من اختيارها، ومسك نظام محاسبة سنوي، مع ضرورة الاحتفاظ بجميع الوثائق المثبتة لمحاسبة المنظمة لمدة عشر سنوات تبتدئ من التاريخ الذي تحمله هذه الوثائق، كما يلزمها بصرف الدعم الذي تتلقاه في الأغراض التي منح لأجلها. ويعد كل استخدام كلي أو جزئي للدعم المالي الممنوح من طرف الدولة لأغراض غير التي منح لأجلها اختلاسا للمال العام يعاقب عليه طبقا للقانون. كما سيتولى المجلس الأعلى للحسابات مراقبة صرف الدعم السنوي الذي تستفيد منه المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطني.

ويلزم مشروع القانون المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطني أن توجه إلى المجلس الأعلى للحسابات، داخل أجل أقصاه 31 مارس من السنة الموالية للسنة المالية المنصرمة، تقريرا مفصلا عن أوجه استعمال هذا الدعم عن السنة المعينة.

وفي حالة عدم توجيه التقرير السنوي داخل الأجل المحدد، أو إذا كانت المستندات التي تم الإدلاء بها غير كافية، أو لا تبرر جزئيا أو كليا استعمال الدعم المحصل عليه في الغايات التي منح من أجلها، يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات إنذارا إلى رئيس النقابة من أجل تسوية وضعيتها داخل أجل أقصاه 30 يوما، أو إرجاع مبلغ الدعم إلى الخزينة العامة للمملكة.

وفي حالة عدم استجابة النقابة المعنية لإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فإنها تفقد حقها في الاستفادة من الدعم السنوي، كما تفقد حقها في الدعم في حالة عدم عقد مؤتمرها الوطني العادي وفق الآجال المنصوص عليها في نظامها الأساسي، وذلك بعد انصرام أجل أقصاه ستة أشهر من التاريخ المحدد لانعقاد المؤتمر. ■

شبح التقويم الهيكلي يقلق والي بنك المغرب

يبدي والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري نوعا من القلق من الدعوات التي تحث على التوسع في عجز الميزانية والتضخم واللجوء للاقتراض من الخارج من أجل ضخ حيوية أكثر في الاقتصاد الوطني، حيث يستحضر سنوات التقويم الهيكلي، كي يرد عليهم، داعيا إلى تفادي توفير الشروط التي تفضي إلى الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

المصطفى أزوكاح

والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري.

يعتبر والي بنك المغرب أنه عندما تسقط في برنامج التقويم الهيلكي يفرض عليك البنك الدولي "شروط الخزيرات"، في إشارة إلى الشروط التعجيزية التي تضعها المؤسسة المالية من أجل المواكبة المالية للبلدان التي تعاني من صعوبات جراء اختلالات توازناتها المالية.

شبح التقويم

يحيل استعمال لفظ "شروط الخريرات" في المغرب على مؤتمر "الجزيرة الخضراء" في 1906، والذي أفضى إلى الحملة الاستعمارية التي استهدفت المغرب، والتي انتهت بالحماية.

عكس المندوب السامي في التخطيط أحمد الحليمي، يبدو الجواهري مطمئنا للأهداف المتمثلة في حصر عجز الميزانية في حدود 3 في المائة، والتضخم في حدود 2 في المائة، والمديونية في حدود 60 في المائة، ذلك هدف يتطلع إليه رغم الصعوبات التي يجدها من أجل بلوغه.

عندما يثير سنوات التقويم الهيكلي، يستحضر الجواهري تصريحات المندوب السامي في التخطيط، أحمد الحليمي، الذي كان أبرز مسؤول يدعو إلى التفكير "خارج الصندوق"، فهو يرى أن يمكن السماح بتجاوز العجز مستوى 3 في المائة، والسماح بتضخم لا يتقيد بسقف 2 في المائة، علما أن التضخم لن يتعدى 0,8 في المائة في العام الحالي، ما يعتبره بمثابة "فضيحة"، فهو يرى أن الدراسة المقارنة تشير إلى أن العديد من البلدان تسمح بتضخم يصل إلى 7 في المائة.

ويتصور المندوب السامي أن المغرب في حاجة إلى ما سبق له أن سماه بالتضخم "الجيد"، الذي يمكن أن ينعش الاقتصاد، بل إن ذلك التضخم سيتيح للدولة الوفاء بالدين الداخلي للخزينة، الذي يمثل أكثر من 51 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

ويعتقد الحليمي أن الدين الداخلي، بالنظر للمستوى الذي بلغه، يشكل عامل إزاحة بالنسبة للقطاع الخاص، الذي يتعذر عليه الحصول على السيولة، في الوقت نفسه الذي لا يرى أي مانع من الاستدانة من الخارج، مادام ذلك الدين لا يمثل سوى 13 في المائة من مديونية الخزينة، غير أنه يؤكد على ضرورة توجيه الدين الخارجي نحو الاستثمار، الذي يمكن أن يساهم في إضفاء حركية جديدة على الاقتصاد الوطني، بما له

«

من تداعيات إيجابية على مستوى الموارد الجبائية.
يبدي الجواهري، الذي كان وزيرا للمالية في فترة التقويم الهيكلي بين 1981 و1986، قلقه من مثل تلك الدعوات، حيث يشير إلى أنه، في التقرير السنوي الذي رفعه للملك، اعتبر أن البعض يدعو إلى سياسات نقدية وموازنة أكثر مرونة، مشيرا إلى أنه نبه إلى أنه يجب الحذر في ما يتصل بالدين العمومي، الذي يتجاوز 80 في المائة من الناتج الداخلي الخام.
وشدد على أنه لا يجب رهن مستقبل الأجيال القادمة عبر الإمعان في الاستدانة، قبل أن يضيف: "لقد عشت برنامج التقويم الهيلكي، وأتمنى ألا يعود المغرب مرة أخرى إلى التقويم"، معتبرا، في الوقت نفسه أنه إذا تم السماح بارتفاع معدل التضخم، فإن ذلك سيضر بالقدرة الشرائية للمواطن، معتبرا أنه لا يوجد تضخم "جيد" بالنسبة لمن يبذل المال من جيبه.
وعند تناول أداء المالية العمومية، أشار إلى أنه يمكن بلوغ عجز موازني في 3,7 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو عجز ينتظر أن يصل إلى 3,5 في المائة، مشددا على أن وزارة الاقتصاد والمالية ملتزمة باحترام مقتضيات خط الوقاية والسيولة الذي أبرمه المغرب مع صندوق النقد الدولي.

"الكاش" ينافس الودائع

أبدى الجواهري انشغاله بتباطؤ وتيرة نمو الودائع لدى البنوك، في مقابل إقبال كبير على "الكاش"، مؤكدا على أنه أثار الموضوع مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب.
ولاحظ أن وتيرة نمو الودائع البنكية انتقلت من 6 في المائة سنويا إلى 3,5 في المائة، بينما ما فتئت مساحة "الكاش"، الذي يخرج من البنوك، تتسع، حيث ارتفع من 10 ملايير إلى 17 مليارا حاليا.
وأكد على أن تراجع وتيرة نمو الودائع هم المقيمين بالمغرب والمغاربة المقيمين بالخارج، مؤكدا على أنه طلب من المجموعة المهنية لبنوك المغرب تتبع ذلك في ما يتعلق بالمغاربة المقيمين بالخارج.
وذهب إلى أن انخفاض الودائع في البنوك المغرب يمكن أن يجد تفسيره في التشريعات والمراقبة ذات الصلة بغسيل الأموال ومحاربة الإرهاب، خاصة في بلدان الاستقبال التي أضحت أكثر تشددا في الإجراءات ذات الصلة بمصدر الأموال ووجهتها.
وأكد على أن الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي تروم، في جزء منها، تقليص تداول "الكاش"، مشيرا إلى أن تقدما يحدث على مستوى الأداء الإلكتروني.

سيولة رهن إشارة الأبناك

لم يتخذ مجلس البنك المركزي، الثلاثاء الماضي، قرارا بخفض سعر الفائدة الرئيسي، غير أنه ارتأى اتخاذ تدبير يساعد على ضخ سيولة دائمة تفوق بقليل 11 مليار درهم في البنوك.
واعتبر المجلس أن سعر الفائدة الرئيسي، المحدد في 2,25 في المائة، لا يزال ملائما وقرر إبقاءه دون تغيير،غير أن المجلس ارتأى، بالنظر لاستمرار المستوى المرتفع لحاجيات السيولة البنكية، تقليص نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4 في المائة إلى 2 في المائة، ما سيمكن، حسب بلاغ للبنك، من ضخ سيولة دائمة تفوق بقليل 11 مليار درهم.

وقد أشار الجواهري إلى أن البنك المركزي يقوم ببحوث حول الطلب على القروض، مشيرا إلى أنه يجرى التعرف على مستوى العرض والطلب، غير أنه أكد على أنه عندما جرى خفض معدل الفائدة الرئيسي إلى 2,25 في المائة، لم ترتفع القروض.
وذهب إلى أنه عندما يجري خفض معدل الفائدة الرئيسي، تعمد البنوك إلى خفض معدلات الفائدة المطبقة على الودائع، بينما تتريث قبل عكس ذلك الخفض على معدلات الفائدة المدينة، وهذا يضر بالمدخرين.
وقال "مساهماتنا لا تنحصر في معدل الفائدة الرئيسي، نحن مستعدون لتوفير كل السيولة اللازمة التي تحتاجها البنوك من أجل تمويل الاقتصاد"، وأضاف أنه، في حال ارتفاع الطلب على القروض بنسبة 10 في المائة مثلا، وعدم اتخاذ نمو الودائع المنحى ذاته، فإن البنك المركزي سيضع السيولة اللازمة رهن إشارة البنوك، مشددا على أن المركزي المغربي يتوفر على العديد من وسائل التدخل. ■

يشدد والي بنك المغرب على أنه لا يجب رهن مستقبل الأجيال القادمة عبر الإمعان في الاستدانة.

وفيات النساء الحوامل في المغرب..

وقائع صادمة

تسبب الإهمال الطبي كما أقرت بذلك وزارة الصحة في وفاة سيدة حامل بمدينة العرائش نهاية الأسبوع الماضي، حالة من عشرات الحالات لاتزال تجعل من الحمل مغامرة قد تخطف الحياة، خاصة في القرى والمناطق المهمشة.

أحمد مدياني

تم تسجيل 56 حالة وفاة أمهات عند الولادة في 2018 تم تقديم شكايات بشأنها.

اختارت وزارة الصحة، منذ أشهر، الإعلان عن فتح تحقيقات وفيات النساء الحوامل، فما مصير هذه التحقيقات؟ وما هي المساطر المتبعة لتحديد المسؤوليات التي تترتب عن حالات الإهمال إذا ثبت؟ وكم هو معدل وفيات الحوامل في المغرب بالنظر إلى كل البرامج التي وعدت وتعد بالحد من وفيات النساء الحوامل ؟

معطيات حصرية حصل عليها "تيلكيل عربي" من مفتشية وزارة الصحة، وهي الجهة التي يخول لها القانون التحقيق الإداري لتحديد المسؤوليات عندما تقع حالات وفاة وسط النساء الحوامل.

القصة الكاملة لمأساة العرائش

في انتظار قرار القضاء الذي ينظر في القضية، انتهى التحقيق الذي فتحته مفتشية وزارة الصحة في ظروف وملابسات وفاة أم حامل وجنينها في مدينة العرائش، باتخاذ قرارات إدارية في حق طبيب متخصص في توليد النساء ومولدتين كانتا حينها داخل المستشفى حيث لجأت الراحلة للوضع، إذ قررت توقيف الثلاثة عن العمل.

وعن تفاصيل ما وقع، يروي مصدر مسؤول رفيع في وزارة الصحة لـ"تيلكيل عربي"، أن الراحلة شعرت بآلام المخاض يوم الأربعاء 18 شتنبر الجاري، ليقرر زوجها نقلها إلى المستشفى المحلي بالقصر الكبير من أجل الولادة، لكن حالتها المستعصية فرضت نقلها على وجه السرعة إلى المستشفى الإقليمي بالعرائش، قبل أن تفارق الحياة صبيحة يوم الخميس 19 شتنبر.

ويقول المصدر ذاته، نقلا عن نتائج التحقيق الذي فتحته وزارة الصحة: "مسؤولية الطبيب والمولدتين ثابتة ولا يمكن إنكارها"، لكن ماذا وقع بالضبط للسيدة؟ الجواب، يوضح مصدر "تيلكيل عربي"، هو أن "الطبيب لم يكلف نفسه عناء التنقل إلى المستشفى بعد ما تم الاتصال به، وإخباره بأن حالة السيدة لا يمكن أن تتكلف بها المولدتان، وعملية الوضع تستلزم تدخله. ظل الطبيب المولد يتابع الحالة عبر الهاتف فقط، بينما كان من المفروض أن ينتقل على عجل إلى المستشفى ويجري للسيدة عملية قيصرية، لقد أخطأ حين أجل عملية الوضع إلى صبيحة يوم الخميس".

يقدر عدد وفيات النساء سنويا لكل 100 ألف ولادة حية بـ72,6 حالة وفاة.

وعن المبررات التي ساقها الطبيب المولد خلال التحقيق معه، قال مصدر "تيلكيل عربي"، إنه تحدث عن "قيامه بعملية قيصرية قبل وصول الراحلة إلى المستشفى، وأنه كان يشعر بالتعب ولا يمكن أن يتدخل في الحالة"، واعتبر المسؤول الرفيع في وزارة الصحة أن مبررات الطبيب "غير مقبولة".

وبخصوص المولدتين، نقل المصدر ذاته، أنهما تركتا السيدة لوحدها في الغرفة حيث وضعت، "لم تقم المولدتان بما هو مفروض، لقد تركتا الراحلة لوحدها دون عناية أو مراقبة، لتكتشف وفاتها صبيحة يوم الخميس".

مسؤولية من؟

منذ الأشهر الأخيرة للعام 2018 وعلى امتداد العام الجاري، تم تسجيل 56 حالة وفاة أمهات عند الولادة، وتم تقديم بشأنها شكايات كتابية أو عن طريق نشرها في الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي، وعلى خلفية هذه الشكايات المباشرة أو المنشورة، قامت مصالح الوزارة بالتقصي بخصوصها والبحث حول ظروف وملابسات الوفاة، حسب المعطيات التي حصل عليها "تيلكيل عربي". وتشير المعطيات ذاتها إلى أن الأبحاث التي باشرتها وزارة الصحة بخصوص الـ56 حالة مسجلة خلال الفترة المذكورة، أثبتت مسؤولية 9 مهنيين في الوزارة، تم اتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية في حقهم.

مصدر "تيلكيل عربي" الرفيع بوزارة الصحة أوضح أن "أسباب وفيات النساء الحوامل بسبب مسؤولية الأطر الصحية، تكون مرتبطة أساسا بالإهمال الطبي، أو التقصير في تقييم الوضع الصحي للحامل، أو التدخل المستعجل كما وقع في حالة السيدة الراحلة بالعرائش".

«

ويربط المسؤول ذاته، هذه الأسباب بضعف الموارد البشرية في وزارة الصحة، ويشرح ذلك بالقول: "في المستشفيات من الصنف الثاني وهي المراكز الصحية التي توجد بالعالم القروي أو ضواحي المدن والتي تتوفر على دار للولادة، يجب أن نوفر لها على الأقل أربعة أطباء متخصصين في التوليد ومولدتين، يشتغلون بنظام المداومة، أي أن ثلاثة أطباء يتناوبون على ساعات العمل، وطبيب آخر يقوم بالمداومة للتدخل في الحالات المستعجلة".

لكن واقع الوضع الصحي في المغرب، وما توفر له من موارد بشرية، يضيف المسؤول ذاته، يفرض، في عدد من المراكز الصحية، "الاشتغال بطبيب واحد أو طبيبين، وتفرض على الأطر الصحية الاشتغال بنظام المداومة وإن لم يكونوا متواجدين بالمستشفى؛ أي أنه يتركون هواتفهم مشتغلة للرد على أي اتصال عاجل للتدخل في حالات الولادة خاصة المستعصية منها".

ويقدم مصدر "تيلكيل عربي" أسبابا أخرى مرتبطة بالرعاية الصحية للنساء الحوامل في المغرب، وتتمثل حسب ما قدمه من معطيات في "ضعف مراقبة الحمل ومعرفة النساء الحوامل خاصة في المناطق القروية والنائية بالأمراض التي يعانين منها، فضلا عن عدم القيام بفحوصات مبكرة لمعرفة مستوى ضغط الدم الذي يعد ارتفاعه خلال الوضع خطيرا على حياة الأم، بالإضافة إلى جهل الوضعية التي يوجد عليها الجنين داخل المشيمة، وهذه الأسباب تقود غالبا إلى وفاة الأم إما داخل المنزل خلال محاولة التوليد أو في الطريق إلى المستشفى أو داخله إذا وصلت وهي في حالة لا يمكن معها التدخل لإنقاذ حياتها وحياة الجنين".

وماذا عن البنى التحتية والوسائل اللوجيستيكية التي يجب أن توفرها وزارة الصحة لتفادي وفاة النساء الحوامل؟

الجواب دائما على لسان المسؤول الرفيع في وزارة الصحة، وجاء فيه أن "هناك جهودا لبناء وتجهيز المراكز الصحية والمشتفيات ودور الولادة في كافة مناطق المغرب، لكن هناك مسؤولية لا يمكن أن نتملص منها، مسؤولية توفير الموارد البشرية وأشدد على أنها إكراه حقيقي لدى الوزارة، كما يجب أن نقوي جانب التحسيس بمخاطر الحمل دون إجراء فحوصات دورية ودون مراقبة، فضلا عن تكثيف الجهود لحث النساء الحوامل على عدم تجريب الوضع داخل المنزل. هناك حالات كثيرة بعد التحقيق في ظروف الوفاة، تعترف الأسرة بأنهم حاولوا لساعات طويلة توليد السيدة بطرق تقليدية، وعندما تسوء حالتها يقررون نقلها إلى المستشفى وهنا قد تقع الكارثة".

وفيات النساء الحوامل بسبب مسؤولية الأطر الصحية مرتبطة أساسا بالإهمال الطبي.

ويشدد مصدر "تيلكيل عربي" على أن توفير البنى التحتية وسيارات الإسعاف مسؤولية مشتركة بين مجموعة من المتدخلين، بدء من الجماعات المحلية ووصلا إلى وزارة الصحة.

مسار البحث والتحقيق

في ما يخص مراقبة حالات وفيات الأمهات المصرح بها، تقوم وزارة الصحة، عن طريق مصالح الصحة العمومية بالجهات، بإجراء بحث يخص كل حالة وفاة لدى الأمهات في سن الإنجاب من خلال:

-التشريح الشفوي (autopsie verbale) ويهم كل حالة وفاة خارج مؤسسة صحية لكل امرأة في سن الإنجاب للبحث حول ما إذا كانت الوفاة لها علاقة مع الحمل أو الولادة،

-التدقيق السري (audit confidentiel) في حالة وفاة نتيجة الحمل أو الولادة داخل مؤسسة استشفائية.

وبالنسبة للشكايات المتعلقة بهذه الوفيات، سواء منها الشكايات الواردة على مصالح الوزارة أو حالات وفيات الأمهات التي تثار في الصحافة أو وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الوزارة تقوم بعمليات البحث حول ملابسات وأسباب هذه الوفيات واتخاذ الإجراءات التأديبية في حق كل من ثبت في حقه تقصير أو إهمال.

ويتم التحقيق في الوفيات من قبل لجنةٍ تضم مسؤولا عن مفتشية الوزارة وممثلا للهيئة العليا للأطباء، هذه الأخيرة إذا ما ثبتت مسؤولية الأطر الصحية في الوزارة تجاه وفاة الحامل، تخبر بالقرارات الإدارية أو التأديبية التي سوف تتخذ في حقهم.

وبالنسبة للملفات التي يتجه المشتكون فيها إلى القضاء مباشرة، يكشف المسؤول الرفيع

وزارة الصحة حققت في حالات وفيات أمهات عند الولادة واستخلصت النتائج.

يتم التحقيق في الوفيات من قبل لجنة تضم مسؤولا عن مفتشية وزارة الصحة وممثلا للهيئة العليا للأطباء.

في وزارة الصحة أن الأخيرة قررت إعلان فتح التحقيق ونشر نتائجه، عكس ما كانت تقوم به في السابق، ويشرح ذلك بالقول: "في السابق كنا ننتظر صدور قرار المحكمة من منطلق مبدأ عدم التشويش على مسار القضية، وكان هناك تخوف من إدانة الأطر الطبية التي تشتكي من إدانتها ثلاث مرات، أي من طرف الوزارة ومن طرف المحكمة وخلال نشر نتائج التحقيق للرأي العام، لكن هذا المنطق أصبح متجاوزا".

ويضيف في السياق ذاته: "الوزارة قررت بأن تباشر التحقيق وتعلنه في أي حالة وفاة للنساء الحوامل، وإذا توصلت لنتائج تفيد بشكل قاطع مسؤولية أطرها سوف تعاقبهم وتعلن ذلك للرأي العام، هذه حياة بشر يجب على من يتحمل مسؤولية الحفاظ عليها أن يتحمل عواقب التقصير كيف ما كانت".

تحدي 2030

خلال السنوات الأخيرة وحسب آخر إحصائيات مفتشية وزارة الصحة التي حصل "تيلكيل عربي" عليه، يقدر عدد وفيات النساء سنويا لكل 100 ألف ولادة حية بـ72,6 حالة وفاة. وتشير المعطيات ذاتها إلى أن معدل وفيات النساء الحوامل انخفض من 332 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 1992 إلى 227 لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2004 ثم إلى 112 لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2011 لتنخفض سنة 2017 إلى 72,6 حالة وفاة، وبالتالي فقد بلغت نسبة انخفاض معدل وفيات الأمهات ما بين 2011 و2017 نسبة 35 في المائة.

ومن خلال هذه المؤشرات ومقارنة مع أهداف التنمية المستدامة (الهدف 3)، التي حثت جميع الدول على تقليص نسبة الوفيات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، يتجه المغرب نحو الاقتراب من هذا الهدف منذ سنة 2017؛ أي 13 سنة قبل الأفق المحدد في أهداف التنمية المستدامة (2030)، حسب ما ورد في إحصائيات مفتشية وزارة الصحة.

ولضمان بلوغ التزامات المغرب تجاه صحة النساء الحوامل وأجنتهن، حسب برنامج وزارة الصحة ، فإن الأخيرة تعمل على "إرساء مجانية العلاجات الخاصة بالولادة الطبيعية والقيصرية ومضاعفات التوليد، ومجانية نقل الحالات الاستعجالية للنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، خصوصا أثناء الولادة من دور الولادة إلى المستشفى المرجعي وعلاجات الأطفال حديثي الولادة".

كما التزمت الوزارة حسب المصدر ذاته، بـ"تتميم ترميم وبناء عدة مستشفيات، وشراء وتوزيع المعدات والتجهيزات الطبية الخاصة بمستشفيات الولادة، دور الولادة ومراكز مراقبة الحمل بالإضافة إلى تزويد جميع الأقاليم بالأدوية الأساسية ووسائل فحص النساء الحوامل، وتزويد دور الولادة بسيارات الإسعاف".

ولمواجهة الخصاص في الموارد البشرية، قررت وزارة الصحة "تعيين أطباء اختصاصيين في التوليد على صعيد العمالات والأقاليم مع إعطاء الألوية للعالم القروي، بالإضافة إلى إدماج قابلات في الوظيفة العمومية وتعيينهم بالأقاليم والعمالات".

وفي الجوانب المرتبطة بالتحسيس، خاصة وأن ضعفه في مجموعة من المناطق قد يؤدي إلى وقوع وفايات للنساء الحوامل، دشنت وزارة الصحة منذ فترة "قوافل عبر التراب المغربي للتحسيس حول الأمومة السليمة لتوعية السكان في إطار برنامج رعاية، كذا العمل مع القطاعات غير الصحية في مجال الأمومة السليمة، تكوين عدة أطر إقليمية بجمعية الاتحاد النسائي المغربي في مجال الأمومة السليمة والصحة الإنجابية".■

الخازن العام للمملكة:

يجب تدبير المال العام جيدا واحترام إرادة المواطنين

يلح نورالدين بنسودة، مدير عام الخزينة العامة للمملكة، في هذا الحوار، على ضرورة عقلنة النفقة العمومية في الجماعات الترابية وحسن تدبيرها، حيث في ظل الارتهان للتحويلات الآتية من الدولة، مشددا على الشفافية في الصفقات العمومية وتساوي الفرص وقيمة تقديم الحساب التي يكرسها الدستور.

المصطفى أزوكاح

اهتمت الطبعة الثالثة عشر الدولية المنظمة يومي الجمعة والسبت 20 و21 شتنبر بالمالية المحلية، ما الذي فرض ذلك الموضوع؟

سبق لنا أن نظمنا في الخزينة العامة للمملكة، خاصة على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، ندوات دولية حول المالية العمومية، منذ 2007، عالجنا خلالها مواضيع الشفافية والقيادة والإصلاحات والدولة الترابية والسيادة والمالية العمومية والسلطة والمالية العمومية والعدالة الاجتماعية والمالية العمومية. وارتأينا، هذا العام مع شركائنا الممثلة في المؤسسة الدولية للمالية العمومية والمجلة للمالية العمومية التي تتمتع بإشعاع دولي، معالجة مسألة المالية المحلية بالمغرب وفرنسا في عالم يتحول.

على الصعيد الدولي، كما تعلمون، إن العولمة والتجارة الإلكترونية والقرارات التي تتخذها الشركات المتعددة الجنسيات كي تستقر في بلد أوعدم الاستقرار به، وقضايا المنافسة الجبائية، يمكن أن تؤثر على المالية العمومية بالمغرب، وبالنتيجة المالية المحلية، لأن هذه الأخيرة ترتهن لمالية الدولة، لأن 88 في المائة من الموارد الجبائية للجماعات الترابية تأتي من الموارد الجبائية للدولة، خاصة عبر تحويل 30 في المائة من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة و5 في المائة من إيرادات الضريبة على الشركات و5 من الضريبة.

من هنا يتجلى الارتباط القوي بين مالية الدولة والجماعات الترابية، لذلك يجب الحذر وتدبير المال العام جيدا على مستوى الموارد والنفقات على حد سواء. وهذا يستدعي التوفر على الحكامة، التي تعني البحث عن الأداء (Performance) الجيد وتقديم الحساب، وهي مبادىء دستورية يجب تجسيدها في الممارسة على صعيد الجماعات الترابية.

مدير عام الخزينة العامة للمملكة نور الدين بنسودة.

ما الدور الذي تضطلع به الخزينة العامة للمملكة على هذا المستوى؟

الخزينة تقوم بدور مهم على هذا المستوى، فمادامت تتولى القيام بتحليل التدبير على الصعيد المحلي، تساعد على تحسين الأداء، وبالنظر لتواجد الخزينة العامة على الصعيد الوطني وعلاقاتها مع الوزارات على الصعيد المركزي أو المحلي، فإنها تقدم الدعم، خاصة على مستوى النفقة العمومية والإيرادات العمومية بشكل عام، وأتصور أن أنظمتنا المعلوماتية تتيح تقديم قيمة مضافة على مستوى الحكامة، بالموازاة مع توفير تقارير للدولة والجماعات المحلية، فنحن ننشر نشرة شهرية حول المالية العمومية للدولة، ونشرة حول المالية المحلية، ونشرة حول التنمية البشرية. وهذا مهم بالنسبة لتدبير الدولة.

بالنظر للتقارير التي توفرونها، وتلك التي يصدرها مجلس الحسابات حول الاختلالات في الجماعات المحلية، ما هي الإصلاحات التي يتوجب القيام بها، خاصة أنه يجري الحديث عن تعدد الرسوم والضرائب مثلا؟

هناك تقرير لمجلس الحسابات الذي تحدث عن تطوير الجباية المحلية، وهناك تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة،

«

الأنظمة المعلوماتية للخزينة العامة تتيح تقديم قيمة مضافة على مستوى الحكامة.

« الذي تناول هذا الجانب. وهناك عمل قام به البروفيسور مشيل بوفيي (خبير المالية العمومية الفرنسي ورئيس المؤسسة الدولية للمالية العمومية)، الذي عمل لفائدة مديرية الجماعات المحلية بوزارة الداخلية، والمهم هو التوفر على تنظيم جيد للجباية المحلية والانتباه للضغط الجبائي، لأن المهم هو المواطن، ما يقتضي خلق نوع من التناغم بين الأوعية الجبائية وتفادي عدم الانسجام، وترسيخ نوع من التوزيع الجيد بين ما تقتطعه الدولة وما تقتطعه الجماعات الترابية.

تحدثتم، في وقت سابق، عن عقلنة نفقات الدولة في ظل ندرة الموارد المالية، ما تقييمكم لذلك؟

العقلنة تهم مستوى النفقة العمومية، وتحديدا الصفقات العمومية؛ أي ضمان قواعد الشفافية وتساوي الفرص واحترام المنافسة بين جميع المتدخلين، في نفس الوقت، لا يجب التركيز على من يقدم عرضا أقل على الصعيد المالي، بل على ما سينجزه وبالسعر المناسب. وأتصور أن الأدوات تتطور، ووجود مراقبة يقوم بها ممثلو الخزينة على الصعيد الوطني بتنسيق مع وزارة الداخلية، يتيح تحسين تدبير الصفقات العمومية وتقليص آجال الاداء.

ما هو تحليلكم لأداء المالية العمومية، بالنظر لما تنشرونه من بيانات شهرية حولها؟

المالية العمومية تتأثر بما يحدث على الصعيد الدولي والوطني إيجابا أو سلبا، غير أن المهم هو أن نكون جاهزين ومركزين ومنظمين أكثر من أجل تنفيذ ميزانية الدولة والميزانيات المحلية. أتصور أن الإرادة موجودة والموارد البشرية متوفرة، والأهداف محددة، يجب المضي في العقلنة من أجل احترام إرادة المواطنين.

لا يجب التركيز على من يقدم عرضا أقل على الصعيد المالي، بل على ما سينجزه وبالسعر المناسب.

لوحظ ارتفاع ملحوظ للدين الداخلي، هل حان الوقت للخروج للسوق الدولية من أجل الاقتراض، خاصة أن الحكومة تتوقع الحصول على 10 ملايير دولار من تلك السوق هذا العام؟

هذا يدخل ضمن مجال السيد وزير الاقتصاد والمالية، محمد بنشعبون، الذي يدبر بطريقة أكثر فعالية الوزارة والمالية العمومية بتنسيق مع جميع الوزارات، ونحن ندعم هذه السياسة للتعاون مع جميع الأطراف.

هناك انخفاض للموارد غير الجباية مثل الهبات وأنبوب الغاز. كيف تحللون ذلك؟

هذه تطورات عادية، وكما في كل مقاولة، يقتضي التدبير العمومي بعض التحكيمات ويستدعي تدبيرا جيدا، ونبقى متفائلين كي تتطور الأمور في أفق نهاية العام الجاري. ■

بنبركة يعود بفيلم عن جاسوس في قصر المولى سليمان

بعد صيام عن الإخراج دام لأزيد من 17 سنة، عاد المخرج المغربي سهيل بنبركة ليطلق فيلمه الجديد عبر العودة إلى مغرب بداية القرن 19، وتحديدا فترة حكم السلطان العلوي المولى سليمان.

عبد الرحيم سموكني

قدم يوم الأربعاء 25 شتنبر العرض ما قبل الأول لفيلم "من رمل ونار.. الحلم المستحيل"، وهو عمل سينمائي ضخم من إنتاج مغربي إيطالي، ويلعب دور البطولة فيه النجم الإسباني رودولفو سانشو والنجمة الإيطالية كارولينا كريسينتين.

جاسوس في قصر السلطان

اختار سهيل بنبركة الغوص في التاريخ، عبر العودة إلى قصة جاسوس إسباني كلفه رئيس وزراء بلاده بمهمة اختراق محيط السلطان المغربي وكسب ثقته، من أجل إضعاف إمبراطوريته، وتسهيل احتلال الإسبان للمغرب.

كان رفض المغرب بيع إسبانيا القمح أحد الأسباب الرئيسية لتجنيد دومينغو باديا، خاصة وأن المولى سليمان كان يقايض قمحه بالسلاح البريطاني استعدادا منه لتجهيز جيشه لاستعادة الأندلس.

يتعدى الفيلم عرض قصة الصراع السياسي بين المغرب وإسبانيا، ليتطرق إلى الأصولية الدينية.

يتعدى الفيلم عرض قصة صراع سياسي بين المغرب وإسبانيا في مطلع القرن التاسع عشر، بل يتطرق أيضا إلى مسألة الأصولية الدينية، التي تأتي من أوروبا لتجد موطئ قدم لها في بلدان المشرق، وكيف أن استغلال الدين في تحقيق طموحات فردية، لم يكن حكرا على العرب والمسلمين، بل إن هناك أوربيين استغلوا الجهل وارتباط المشارقة بالدين لتحقيق مجد فردي.

يقول سهيل بنبركة في تصريح لـ"تيلكيل عربي" إن الفيلم تطلب منه 8 سنوات من الاشتغال، وأنه توصل بكتاب "رحلات عبر المغرب" لباديا، كهدية من أحد أصدقائه الإسبان، فكان المحرض الأول على إخراج "من رمل ونار".

يسلط فيلم بنبركة الضوء على جانب غير

«

معروف في التاريخ المغربي، خاصة كيف استطاع الجاسوس الإسباني، الذي استعان بالأنسة هيستر ستانهوب، نجلة رئيس الوزراء الإنجليزي ويليام بيت، لعبت دورها النجمة الإيطالية كارولينا كريسينتيني، وذلك خلال مهمة في لندن، بعدما قدم نفسه لها على أنه أمير عربي.

ستمنح هيستر لعلي باي العباسي كتابا نادرا لعمر الخيام، حتى يتمكن من إهدائه للسلطان المغربي، غير أن المكر الاستخباراتي للجاسوس الإسباني دفعه إلى تقديم الكتاب على أنه مؤلف نادر لابن عربي، مستغلا إعجاب مولاي سليمان بالمفكر الأندلسي.

لم يكشف باديا على هويته الحقيقية حتى بالنسبة للآنسة هيستر، رغم نشوء علاقة حب كبيرة ستدوم لأربعة عشر عاما، إذ اهتدى الإسبان إلى خلق شخصية عربية، تدعي تحدرها من آل البيت.

الفيلم تطلب من بنبركة 8 سنوات من الاشتغال، بعد توصله بكتاب هدية من أحد أصدقائه الإسبان.

تفتقت عبقرية الإسبان، الذين استعانوا بالفرنسيين، خصوصا وزير خارجية نابليون، لخلق هوية عربية للضابط الإسباني، ليقع الاختيار على اسم علي باي العباسي، الذي قدم للسلطان المغربي على أنه نجل أمير عربي اغتيل بدمشق على يد الأتراك.

الختان ينقذ السلطان

استغل الجاسوس الإسباني إتقانه للغة العربية، وحفظه للقرآن، ومعرفته بعلوم الفلك، ليكسب ثقة السلطان المغربي، خاصة وأنه قدم نفسه على أنه شخص عملي ومسلم منفتح، لم يجد حرجا في انتقاد العبودية والتضييق على اليهود وجهل عامة الناس من المغاربة، وسلطة العلماء المحافظين، وهي الانتقادات التي لم يجد حرجا في عرضها على السلطان المغربي، التي تلقاها بصدر رحب.

أصبح علي باي شخصا ذو نفوذ في مملكة السلطان، ورجل الثقة الأول، لدرجة تكليفه بالتفاوض مع القبائل المتمردة في الجنوب المغربي، وهو ما نجح فيه، مما كرس ثقة السلطان فيه. ستكبر طموحات الجاسوس علي باي لتتعدى أهداف مدريد، بعد أن رأى دعم قبائل الشمال، الذين كان في مهمة للتفاوض معهم باسم السلطان، غير أن عرض المتمردين كان مغريا، إذ طلبوا منه توفير 5 ألاف بندقية وأن داي الجزائر سيوفر لهم الجنود للإطاحة بالسلطان

يعتمد الفيلم على قصة تاريخية حقيقية لكنها غير معروفة في المغرب.

سليمان، على أن يكون علي باي بالمقابل خليفة للسلطان بعد التخلص منه.
ستصل الأنباء إلى مدريد، التي تفاجأت بالمكانة التي وصل إليها علي باي، ليعارض الملك الإسباني خطة جاسوسه المتخفي، والسبب هو إجراء باديا قبل توجهه إلى المغرب لعملية ختان، وهو ما اعتبره العاهل الإسباني سببا كافيا للشك في إيمان جاسوسه، إذ لا يمكن لمسيحي أن يقبل الختان إذا لم يكن مسلما حقيقيا، غير أن مقتل داي الجزائر سيقلب سيجري عكس إرادة علي باي.

التطرف القادم من الغرب

مع ارتفاع أسهمه في المغرب والحظوة التي صارت له في قصر السلطان، لم ينس علي باي قصة حبه مع الآنسة هيستر، التي قررت بدورها التوجه إلى سوريا لتحقيق حلمها بأن تكون "زنوبيا" جديدة في المشرق، اعتنقت العنف لبسط سيطرتها في ريف سوريا عن طريق الدم والنار، يقول بنبركة لـ"تيلكيل عربي" إن الهدف من الفيلم هو تسليط الضوء على أن الأصولية والتطرف كان منذ بداية القرن التاسع عشر، وأن الأوروبيين هم من بدأ الأصولية الإسلامية، لا أفهم لماذا نستغرب اليوم عندما نسمع بقصص إرهابيين متطرفين من أصول أوروبية، في حين أن تاريخ هذه الأصولية قديم، هي القصة نفسها تتكرر اليوم". مثل العشيقان علي باي والبريطانية هيستر نموذجين متناقضين لغربيين اعتنقا الإسلام، فرغم أن حبا حارقا وجامحا جمعها، إلا أن الخلاف حول تصور الحكم الديني، وفهم الإسلام، شكل عقبة لاستمرارهما.
ستكتشف الأميرة "مليكي" وهو الاسم الذي اختارته هيستر بعد إسلامها، حقيقة علي باي، الجندي الإسباني، لتقرر الانتقام منه ومن كذبه، عبر دس السم في أكله.
تقول الممثلة اللبنانية مادلين طبر، التي حضرت العرض ما قبل الأول للفيلم: "هو فيلم جدلي، يستفز المتفرج ويدفعه إلى التفكير، إننا اليوم بحاجة إلى أعمال من هذا النوع، إنه ملحمة سينمائية ضخمة، وهو ليس بالجديد على بنبركة، أنا متأكدة من أنه سيحظى بجوائز كثيرة في المهرجانات العالمية".■

3 أسئلة لسهيل بنبركة

يصمم المخرج المغربي سهيل بنبركة على عودة قوية إلى السينما من خلال فيلمه الملحمي "من رمل ونار"، الذي يبدأ عرضه في القاعات السينمائية المغربية يوم ثاني أكتوبر المقبل. في دردشة قصيرة مع "تيلكيل عربي" يتحدث بنبركة عن أسباب اختياره لقصة تاريخية حقيقية تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، كما يوضح أن الفكرة الأساسية التي أثارته في مسار الجندي والجاسوس الإسباني "علي باي" هي قدم التعصب الديني، الذي دخل المشرق من الغرب.

بعد غياب دام لأزيد من 15 سنة، تعود بفيلم ملحمي ضخم الإنتاج، لماذا اختيار موضوع تاريخي في هذا الظرف؟

لقد كنت بصدد الاشتغال على فيلم يتطرق لشخصية ليون الإفريقي، الحسن الوزان، وهو الأمر الذي استغرق مني اشتغالا على القصة والسيناريو طيلة 7 سنوات.
لكن في نقاش عارض مع شريكي المنتج الإسباني، أمدني بكتاب "رحلات عبر المغرب" للجندي الإسباني بيرديغو باديا، وطلب مني الاطلاع عليه.
مباشرة بعد قراءة كتاب الرحلة غيرت وجهتي، فقررت أن أتخلى عن ليون الإفريقي، وأركز على قصة "علي باي العباسي"، وهو ما أعطى في النهاية فيلم "من رمل ونار"، الذي تطلب مني بدوره مدة اشتغال وصلت لثماني سنوات. لقد وجدت أن شخصية علي باي مثيرة للاهتمام، ما أجبرني على التخلي عن الاشتغال على شخصية "ليون الإفريقي"، إذن بكل بساطة لهذا السبب غبت مدة تزيد عن 15 سنة.

يتحدث "من رمل ونار" عن الجاسوسية والصراع المغربي الإسباني مطلع القرن 19، لكنه يتطرق لقضايا مثل الحب والتطرف، ما فكرة الفيلم الرئيسية، التي حاولت الدفاع عنها؟

ما أثارني في قصة "علي باي" هو أنه كيف يعقل أن تكون الأصولية الدينية متواجدة بداية القرن 19، بل الأنكى من ذلك، أنها ولدت على يد أوربيين وليس مسلمين.
ففي سنة 1802 كانت سيدة أوروبية أول من نهج مذهبا أصوليا متطرفا، لقد تسببت هذه السيدة في مجازر كبيرة قتل فيها الآلاف في سوريا، وكل هذا جرى باسم الدين، والأمر مشابه لما نراه اليوم.
غالبا ما نعبر عن دهشتنا عندما نسمع أن أحد الأوروبيين انضم إلى جماعات متطرفة في المشرق، أو أنه قام بعملية إرهابية دامية، لكن لا أحد يعرف أن البداية كانت في وقت مبكر وعلى أيدي أوروبية.
إن هذه الرمزية التاريخية، التي يجهلها كثيرون، هي ما أثارني في القصة ككل.

ألا تعتقد أنه لو جرت ترجمة كلية لحوار الفيلم بالعربية، لكان بإمكانه أن يصل إلى جمهور عربي أوسع؟

لقد تعمدت أن تحتفظ كل الشخوص بلغاتها، إنها مسألة ذوق في المقام الأول، إذ لن أتقبل مطلقا أن أرى نابليون يتحدث رفقة وزير خارجيته داخل قصره الفخم وهو يتحدث العربية، والأمر نفسه بالنسبة للملك الإسباني رفقة وزيره الأول، كان الأمر سيخلق لدي نشازا، لذا رأيت أن يحتفظ كل بلغته، أن يتحدث المغاربة والسوريون بالعربية وأن يتحدث الأوروبيين الفرنسية أو الإنجليزية.
ربما في عمل مقبل يمكنني الاشتغال على حوار باللغة العربية الفصحى.
لقد أردت أن أظهر الاختلاف بين الثقافتين الشرقية والغربية سواء من خلال اللغة أو اللباس أو المعمار، وصدقا لا يمكنني تحمل مشاهدة أمريكي مثلا يتحدث العربية.■